او خارجيا لم يمنع تصوره من وقوع الشركة والتشخص الخارجي يتوقف تشخصه على
الوجود الخارجي والتشخص الذهني يتوقف وجوده على الوجود الذهني وما
تاخر بالطبع عن الشيء فهو زائد عليه وهو من الامور الاعتبارية اذ لو وجد في الخارج
لكان متشخصا له ماهية نوعية فيكون متشخصا زائدا عليها ويلزم التسلسل في الامور
الموجودة معا المترتبة وهو محال لا يقال لا نسلم ان المعين لو كان
موجودا في الخارج يكون له تعين زائد على ماهيته وانما يلزم ذلك ان لو كان تعين المعين
عين ماهيته لانا نقول كل ما هو موجود في الخارج فله ماهية نوعية تصورها
غير مانع من الشركة وهو من حيث هو موجود متشخص تصوره مانع فيلزم ان يكون
التشخص امرا زائدا على ماهيته النوعية والتشخص اذا كان موجودا في الخارج يكون
حاله هذا الحال فيكون تشخصه ايضا زائدا على ماهيته النوعية ويلزم التسلسل وهو محال
ثبت ان التشخص من الامور الاعتبارية وهو من المعقولات الثانية لانه من العوارض التي
تلحق المعقولات الاولى في الذهن ولم يوجد في الخارج ما يطابقه قوله واذا نظر
اليه من حيث هو امر عقلي اشارة الى جواب دخل مقدر توجيهه ان يقال لو كان التعين
من الاعتبارات العقلية لكان لها وجود في العقل فيكون متشخصا في العقل فيكون
لها تشخص اخر ويلزم التسلسل تقرير الجواب ان التشخص من حيث هو متعلق
بالمعين اي من حيث انه تعين له لا يكون متمايزا كالشيء من المتشخصات ولا يكون له
تشخص اخر بهذا الاعتبار واذا نظر اليه العقل من حيث هو امر عقلي يكون له ما هو
نوعه وحدث متمايزا كالغير في الماهية وبهذا الاعتبار يكون متشخصا لا تشخصا
يكون له تشخص اخر ولا تسلسل لانه ينقطع بانقطاع اعتبار العقل واستدل على وجوده
في الخارج بوجوه الاول انه جزء من المتشخص الموجود في الخارج وجزء الموجود
موجود وفيه نظر لانه ان اريد بالمتشخص معروض التشخص فلا نسلم ان التشخص
له وان اريد بالمتشخص الموجود مع التشخص فلا نسلم ان المتشخص بهذا المعنى موجود
في الخارج الثاني لو كان التشخص عدميا لكان عدما للاتشخص وحينئذ يلزم ان يكون
وجوديا لان اللاتشخص عدمي وعدم العدمي وجودي وعدما لتشخص اخر فيكون
احدهما وجوديا والاخر مماثل له فيلزم ان يكون وجوديا وعدما لغيره وهو باطل
والا يلزم من وجوده في التعين ولم يتحقق عينا لانه يلزم من وجوده نفي المعين
وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم انه اذا كان عدميا كان عدما لما يكون معدوما
والمعدوم لا يكون عدما لشيء واما ثانيا فلانه لا نسلم ان اللاتشخص عدمي
وان التشخص المعبر عنه بالمعدول لا يلزم ان يكون عدميا واعتبر اللامعدوم
وعلى تقدير ان يكون اللاتشخص عدميا لا يلزم ان يكون التشخص وجوديا
لان اللاامتناع عدمي والامتناع ايضا كذلك ولئن سلمنا ذلك ولكن لا نسلم انه

اذا كان عدميا لمعين اخر وهو مساو يلزم ان يكون التعين المعين وضعا ايضا
كذلك قوله لانه مماثل له قلنا لا نسلم فان تشارك التعينات في مطلق التعين
كاشتراك الجسمانيات في العارض فلا يلزم تماثل الجسمانيات الثالث انه لو كان
عدميا لكان عدما للاطلاق او لما يصدق عدمه عن عدم الاطلاق او لا
يكون كذلك فان كان الاول اي عدما للاطلاق او لما يصدق عن الاطلاق فيلزم
اشتراك جميع الافراد في ذلك المعنى فلا يتمايز شيء منهما عن الاخر وان كان الثاني اي
عدما لما يصدق عدمه عن عدم الاطلاق فقد يصدق حينئذ لعدم تميزه عن الاخر واما ان يوجد
عدم الاطلاق بدون ذلك العدم او بالعكس والاول يستلزم كون الشيء الواحد
مطلقا ومعينا وفيه نظر اما اولا فلما ذكرنا اولا في الاستدلال الثاني واما ثانيا
فلانه ان اريد بالتعين المشترك بين التعينات فنختار انه عدم الاطلاق قوله
يلزم اشتراك جميع الافراد فيه قلنا لا امتناع في ذلك قوله فلا يتمايز شيء عن الاخر
قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن لكل فرد تعين خاص معروض للتعين
المطلق يمتاز ذلك الفرد عن غيره بذلك التعين الخاص وهو ممنوع وان اريد
بالتعين التعين الخاص بالمفرد فنختار انه عبارة عن عدم امر يصدق عدمه عن عدم
الاطلاق ويوجد عدم الاطلاق بدون ذلك العدم قوله يلزم ان يكون الشيء
الواحد لا مطلقا ولا معينا قلنا ان اريد به انه يلزم ان يكون الشيء الواحد
لا مطلقا ولا معينا في تعين المشترك فممنوع لانه يجوز ان ينتفي الخاص انتفاء العام
وان اريد به لا معينا بالتعين المشترك فممنوع لانه لا يجوز ان ينتفي الخاص انتفاء
العام وان اريد لا معينا بالتعين الخاص ومعينا بتعين اخر فمسلم ولا امتناع
فيه لجواز ان يكون حينئذ لا مطلقا ولا معينا بالتعين الخاص ومعينا بتعين اخر
قال اما ما به التشخص فقد يكون نفس الماهية فلا يتكثر وقد يستند الى المادة
المتشخصة بالاعراض الخاصة الحالة فيها ولا يحصل التشخص بانضمام كلي عقلي الى مثله
والتمييز مغاير التشخص ويجوز امتياز كل من الشيئين بالاخر اقول لما فرغ من بحث
ماهية التشخص اراد ان يشير الى ما به التشخص فقال ما به التشخص ان كان
هو الماهية لم يتكثر اي لم يوجد اعداد نوعها في شخصها لانه لما اقتضت الماهية
التشخص كان يمتنع ان يتحقق تشخص اخر والا لامكن تخلف المعلول عن علته وان
كان ما به التشخص غير الماهية فلا بد من مادة يستند التشخص اليها وذلك لان
الماهية نسبته الى الكل سواء او غير المادة اما حال في التشخص ومحل له والاول باطل لان
المحل سابق على الحال فلا يكون الحال سببا لتشخصه فتعين الثاني فيستند التشخص الى
المادة والمادة تتشخص بانضمام اعراض خاصة بها حالة فيها مثل الاين المعين والكيف
المعين والوضع المعين وحينئذ يجوز تكثر اشخاص الماهية بسبب تكثر المادة

Copyright © King Saud University